جهة حكومية داهمت أحد المخازن في ميناء الشويخ وعثرت على المبلغ

مطالبة نيابية بإيضاح ملابسات ضبط 100 مليون دينار قبل تهريبها للخارج

الطريجي : لا بد من تحرك فوري وحجز هذه الأموال وتحريزها ومعرفه مصدرها ومن يملكها

طالب النائب د.عبد الله الطريجي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بضرورة الإعلان عن ملابسات ضبط مبلغ 100 مليون دينار في مخزن بميناء الشويخ .

وقال الطريجي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن إحدى الجهات الحكومية داهمت أحد المخازن في ميناء الشويخ وتم العثور على مبلغ يقارب 100 مليون دينار كويتي جاهزة للتهريب خارج الكويت.

وأوضح أن المطلوب التحرك الفوري وحجز هذه الأموال وتحريزها ومعرفه مصدرها، ومن يملكها، ولماذا يريد إخراجها من البلاد، منوها إلى وجود قضايا مماثلة تمت إثارتها في مجلس ٢٠١٣ لإحدى الشركات المعروفة بعملية غسل الأموال.

وقال الطريجي إنه في انتظار تحرك سريع للجهات الحكومية والإعلان اليوم عن ملابسات عملية الضبط.

وفي نفس الإطار وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالين برلمانيين إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ، في شأن هروب شاحنة محملة من دون تفتيش من ميناء الشويخ.

عبدالله الطريجي

وطلب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

–1 ملابسات هروب شاحنة محملة من دون تفتيش من ميناء الشويخ يوم الثلاثاء الموافق 2021/2/9، وعودة الشاحنة بعد أربعة أيام من الهروب.

–2 هل أجري تحقيق لمعرفة ملابسات واقعة هروب الشاحنة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما نتائج التحقيق؟

–3 اسم وجنسية قائد الشاحنة المهربة من ميناء الشويخ، واسم الكفيل.

–4 ما البضاعة التي كانت داخل الحاوية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من البيان الجمركي للحمولة.

–5 اسم الدولة المصدرة للحمولة إلى دولة الكويت.

–6 اسم الشركة في الكويت الموردة للبضاعة، واسم مالكها.

–7 اسم مسؤول نوبة الجمارك في اليوم الذي حدثت فيه الواقعة المذكورة، واسم مسؤول نوبة الجمارك بعد عودة الشاحنة إلى ميناء الشويخ بعد أربعة أيام.

وطلب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

–1 هل ورد بلاغ إلى وزارة الداخلية عن هروب شاحنة محملة من ميناء الشويخ يوم الثلاثاء الموافقة 2021/2/9، وعودتها بعد أربعة أيام من تفريغ الحمولة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما إجراءات الوزارة في شأن هذه الواقعة؟

–2 هل يوجد مخفر شرطة أو مركز أمني داخل ميناء الشويخ لحفظ الأمن؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذها رجال الأمن في ميناء الشويخ تجاه هروب الشاحنة؟

–3 رقم القضية ووصفها القانوني.

الجمهور يسأل العلي عن تعاقدات الوزارة مع بعض الشركات

فايز الجمهور

وجه النائب فايز الجمهور سؤالا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي ، عن تعاقدات الوزارة مع بعض الشركات،.

ونص السؤال على ما يلي: في شأن تعاقدات وزارة الداخلية مع بعض الشركات (العقد رقم 2019/2018/36 والعقد 2019/2018/168)، إذ تبين أن الوزارة تجاوزت القيمة الواردة في موافقة الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – والجهاز المركزي للمناقصات العامة) بمبالغ تزيد على (100) ألف دينار كويتي لهذه العقود، وذلك دون الرجوع إليها مما يعد مخالفا لقانون إنشاء تلك الجهات وتعديا على المال العام.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 تاريخ إبرام العقدين والتكلفة المالية، مع صورة ضوئية من كل عقد.

–2 موافقة الجهات الرقابية على العقدين.

–3 إجمالي قيمة الدفعات التي سددت للشركات، لكل عقد على حدة.

–4 كم تبلغ قيمة التجاوز عن موافقة الجهات الرقابية، لكل عقد على حدة؟ وهل رجعتم إلى تلك الجهات لأخذ موافقتها على الزيادة في قيمة العقدين؟

–5 هل أخذتهم موافقة مسبقة من وزارة المالية قبل تجاوز الوزارة المبالغ الواردة في موافقة الجهات الرقابية.

–6 هل اتخذت الوزارة الإجراءات القانونية حيال هذا التجاوز إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

–7 صورة ضوئية من الكفالات البنكية للعقدين، وهل زادت قيمتها عند تجاوز الوزارة قيمة العقود.

القطان يسأل السلمان عن تحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية

وجه النائب د. علي القطان سؤالاً برلمانياً إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، في شأن قرار مجلس الوزراء بتحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز نسبة 30 ٪.

ونص السؤال على ما يلي:صدر قرار مجلس الوزراء في تاريخ 2021/2/21 يتضمن أحكاما إلزامية عدة في شأن كيفية التعامل مع جائحة كورونا المستجدة، كان أبرزها «تحديد نسبة عدد العاملين في مقار العمل الحكومية بما لا يتجاوز (30 ٪) وتتولى كل جهة حكومية تحديد النسبة الملائمة لها بما لا يجاوز هذه الحدود وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وظروف العمل وفي حالة الحاجة إلى الزيادة يتم التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل تابع ديوان الخدمة المدنية تنفيذ القرار المشار إليه المتمثل في عدم تجاوز (30 ٪) من نسبة العاملين في مقار العمل الحكومية؟

–2 ما الجهات الحكومية أو القطاعات التابعة لها التي لا يشملها قرار مجلس الوزراء (نسبة العاملين) في الجهات الحكومية؟ مع تزويدي بقرار ديوان الخدمة المدنية الذي حدد فيه الجهات والقطاعات الحكومية غير الملزمة بهذا القرار.

–3 هل التزمت جميع الوزارات والقطاعات الحكومية والجهات التابعة لها المحددة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجي تزويدي بكشف بالجهات التي لم تلتزم بهذه النسبة، وأسباب عدم التزامها حتى الآن بما قرره مجلس الوزراء.

علي القطان

–4 ما التبعات القانونية على الجهة الحكومية المخالفة في تطبيق رار مجلس الوزراء بالنسب المحددة بما لا يتجاوز (30 ٪)؟ وهل فعلا فُرضت عقوبة على أي مسؤول امتنع عن تنفيذ هذا القرار؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالعقوبة الواجب تطبيقها تجاه من خالف هذا القرار، واسم الجهة التي فُرض عليها عقوبة أو وجه لها تنبيه أو رنذار لعدم تقيدها بما جاء في قرار مجلس الوزراء.

–5 هل يوجد تمييز في تطبيق القرار على فئات من الموظفين العاملين في أي جهة حكومية بحيث يُلزمون بالدوام الرسمي بصورة مستمرة بينما يحصل غيرهم من الموظفين على إعفاء دائم من الدوام الرسمي في الجهة التابعين لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجي تحديد القطاع الحكومي أو الجهة الإدارية في أي وزارة يُمير مسؤولوها في المعاملة بين الموظفين من دون وضع جدول رسمي لمواعيد الحضور للدوام ومواعيد الإعفاء منه.

–6 هل تُقدم كل وزارة وقطاع حكومي وجهة إدارية إلى الديوان جداول محددة بنظام عمل الموظفين في قطاعاتها وإداراتها، أم تجري الأمور من دون جدولة، ومن دون معرفة الديوان بمواعيد الدوام ومواعيد الإعفاء لكل موظف حكومي؟ إذا كانت من دون ترتيب وتنسيق ومتابعة ديوان الخدمة المدنية فكيف يمكن تحقيق العدالة بين الموظفين في هذا الشأن؟

طالب بتزويده بعدد تراخيص مزاولة المهنة التي صدرت في الفترة نفسها

مطيع وجه سؤالاً لوزير الصحة حول الوفيات بسبب فيروس «كورونا» منذ يناير 2020

وجه النائب د. أحمد مطيع 4 أسئلة برلمانية إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، حول تراخيص مزاولة المهنة، وتشجيع الاستثمار في سوق الرعاية الصحية، والوفيات بسبب فيروس كورونا، منذ يناير2020، والشهادات الدراسية التي لم تحصل على المعادلة، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 عدد تراخيص مزاولة المهنة التي صدرت من إدارة التراخيص الصحية بوزارة الصحة منذ أول نوفمبر 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال لكل فئة على حدة، موضحا به المشتركين في التأمين الصحي لتغطية الأخطاء المهنية ومخاطر المهنة.

–2 ما اشتراطات الوزارة لمنح تلك التراخيص أو تجديدها وآلية التحقق من التزام المرخص لهم بمزاولة المهنة بالاشتراطات الخاصة بالوزارة، وما الإجراءات التي يفترض أن تقوم بها الوزارة في حال الإخلال أو عدم الالتزام بتلك الاشتراطات؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–صورة ضوئية من الدراسات التي قامت بها الوزارة والقرارات والإجراءات المنظمة للتعاون مع القطاع الطبي الأهلي وتشجيع الاستثمار في سوق الرعاية الصحية بالقطاع الخاص، مع تزويدي بصورة ضوئية من محاضر الاجتماعات ذات الصلة، وذلك منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

أحمد مطيع

ونص السؤال الثالث على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 عدد الشهادات الدراسية للمتقدمين والعاملين بوزارة الصحة التي لم تحصل على المعادلة من جهات الاعتماد الأكاديمي الرسمية منذ يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع بيان نوع الشهادة والتخصص العلمي والمعدل الدراسي وجنسية الحاصلين عليها.

–2 ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة للتعامل مع حاملي هذه الشهادات الدراسية غير المعترف بها وخطة الوزارة بهذا الشأن.

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 بيان الوفيات بسب فيروس كورونا المستجد أو مضاعفات الإصابة بهذا المرض، وذلك منذ يناير2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال موزعة حسب الجنسية والجنس والفذة العمرية بكل مستشفى من مستشفيات وزارة الصحة.

–2 الجهة المسؤولة عن تحديد أسباب الوفيات وأعداد الاحصائيات والتقارير التي صدرت عن الوفيات بسبب فيروس كورونا المستجد.

–3 عدد من تلقوا التطعيم الواقي من فيروس كورونا مع بيان نوع اللقاح، وتوزيعهم حسب الجنسية والجنس والعمر والمهنة الوظيفية، وذلك حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–4 عدد الحالات التي تعرضت لمضاعفات أو أعراض جانبية بسبب التطعيم وذلك حتى تاريخ ورود هذا السوال، وما الإجراءات اتي قامت بها الوزارة للرجوع على الشركة المصنعة للقاح، –إن وجدت–.

–5 هل اتبعت الوزارة أي برنامج أو إجراء لتوعية المجتمع بمضاعفات التعطعيم؟ مع توضيح الإجراءات الوقائية في حال وقوعها.

–6 عدد ومهنة الفرق الطبية التي تقوم بإعطاء التطعيم في مركز الكويت للتطعيم.

–7 تكلفة التطعيم بحسب نوع اللقاح والدولة المصنعة، وهل يتم التعاقد مع موردي اللقاح عبر وكلاء محليين؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقود الخاصة في هذا الشأن وموافقات الجهات الرقابية عليها.

–8 القرارات ومحاضر الاجتماعات للجان الطعوم واللجان العلمية التي قررت شراء التطعيم الواقي من فيروس كوروونا والمبررات العلمية لاختيار أنواع اللقاح المعتمدة حاليا في دولة الكويت.

–9 عدد المسحات الإيجابية (PCR) بين النزلاء والعاملين في المؤسسات الإصلاحية والسجون منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–10 عدد حالات الوفيات بسبب كورونا بين النزلاء والعاملين بالمؤسسات الإصلاحية والسجون موزعة حسب الجنسية والأعمار والجنس ومكان الوفاة منذ يناير 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، لكل شهر على حدة.

–11 الإجراءات الصحية التي أصدرتها وزارة الصحة للوقاية والتصدي لوباء كورونا بالسجون والمؤسسات الإصلاحية ومحاضر الاجتماعات بين وزارة الصحة ووزارة الداخلية بهذا الشأن.

روح الدين يستفسر من وزير البلدية حول رخص البناء لمشروعي «المطلاع» و«جنوب عبدالله المبارك»

حمد روح الدين

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، بشأن رخص البناء لمشروعي مدينة المطلاع السكنية وجنوب عبدالله المبارك.

ونص السؤال على ما يلي:بالإشارة إلى السؤال المرسل لسيادتكم بتاريخ 2021/1/11 برقم 2021 – 61098 – KNA والرد على السؤال بتاريخ 2021/2/23 برقم 2021 – 28613 – I من قبل السيد مدير عام بلدية الكويت.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 هل أصدرت رخص بناء لمشروعي مدينة المطلاع السكنية وجنوب عبدالله المبارك؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بعدد هذه الرخص التي تم رصدارها حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الموعد المحدد لإصدار رخص البناء؟

–2 ما المستندات المطلوبة لإصدار ترخيص البناء؟